مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الخامس والسبعون (مايو ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الخامس والسبعون - مايو ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٥

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- صورة صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨-١١٩٣م) لدى المؤرخ الصيني «جاينج سو . إيل» ..... أ.د. محمد مؤنس عوض	٣-٢٤
٢- الدور السياسيَ للقضاة في الهند خلال عصر سلاطين دهلي (٦٠٢ -٧٩٠ هـ / ١٢٠٦- ١٣٨٨م) ..... الباحث/ محمود مرعي علي علي خلاف	٢٥-٥٠
٣- بلاد الصين من خلال رحلة ابن بطوطة (٧٤٣-٧٤٤هـ/ ١٣٤٢-١٣٤٣م) ..... الباحثة/ أسماء ناصر سليمان	٥١-٨٤
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٤- الأمن الوطني والرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة «تحليل بنائي تاريخي» ..... أ. مهرة حمير محمد آل مالك	٨٧-١٢٤
• **الدراسات الإعلامية:**	
٥- دور القنوات التليفزيونية في توجيه الرأي العام نحو المشاركة السياسية «دراسة ميدانية على دول مجلس التعاون الخليجي» ..... الباحثة/ لطيفة أحمد إبراهيم المرشد	١٢٧-١٨٦

تابع محتويات العدد ٧٥

٦- **أطُر مُعالجة القضايا البرلمانية في القنوات الفضائية والإعلام الجديد في العراق** ١٨٧-٢٢٠
الباحث/ لؤي سعدي منهل الطائي

٧- **أثر التعرض للمسلسلات الهندية المدبلجة على رأي الجمهور فى القيم المقدمة فيها دراسة ميدانية على عينة من الطلبة والطالبات الفلسطينيين بالجامعات في قطاع غزة** ٢٢١-٢٨٠
الباحث/ محمد علي أبو زايد

- **الدراسات الفنية:**

٨- **التصميم المتمايز واستراتيجياته المتبعة في تصميم المنتجات** ٢٨٣-٣١٠
أ.م.د وميض عبد الكريم محسن

٩- **الابستمولوجيا المعاصرة وعلاقتها بالتجانس والتواصل للمنتج الصناعي بين المصمم والمستهلك** ٣١١-٣٤٤
أ.م.د. جاسم أحمد زيدان

- **الدراسات الاقتصادية:**

١٠- **التنافسية الصناعية ومحدداتها وفق مؤشرات التنافسية العالمية «دول جنوب شرق آسيا أنموذجًا»** ٣٤٧-٣٦٢
الباحثة/ إسراء محمد نذير يونس

الأمن الوطني والرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

«تحليل بنائي تاريخي»

National security In The United Arab Emirates

"Historical Structural Analysis"

أ. مهره حمير محمد آل مالك

محاضر بكلية الإنسانيات والعلوم

جامعة عجمان – الإمارات

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

انطلاقًا من الطبيعة البنائية و التاريخية لنشأة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تقوم على عدد من المبادئ والمسلمات المنظمة للأدوار و الوظائف الاجتماعية و المؤسسية التي استهدفت إرساء القواعد التنموية والتي بدأت بترسيخ مفاهيم التكافل الاجتماعي الذي كان المصدر الرئيس لمنظومة الرعاية الاجتماعية التي تشير إلى مجموعة الخدمات الاجتماعية المنظمة التي تقع على عاتق العديد من المؤسسات بهدف تقديم المساعدات الاجتماعية، وذلك من قبيل كون الرعاية الاجتماعية الوظيفة الأساسية التي ترتبط بالدولة لتفعيل العلاقات الاجتماعية فيما بين أفراد المجتمع و مؤسسات الدولة عادة، وهو ما يعكس درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعي الذي يُعد بمثابة الضمير الفاعل في القضايا التنموية التي تستهدفها اية دولة وصولًا إلى الأمن و الاستقرار المجتمعي و الوطني. وفى هذا الإطار، تسعى الدراسة الراهنة إلى توضيح مقومات الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال علاقتة بالرعاية الاجتماعية ومبادئها ومدى أهميتها لنشأتة وتأصيله.كما اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، أسلوب تحليل المضمون للأدبيات المختلفة، وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها: أن الرعاية الاجتماعية من أهم دعائم وكائز الأمن القومي وفقًا وما تقوم عليه من وظائف و تفعيل لكل ما من شأنه خدمة أفراد و مؤسسات المجتمع في شتى قطاعات الحياة، وهو ما أوضحتة الدراسة الراهنة، وتحديدًا في دولة الإمارات العربية المتحدة (مجتمع الدراسة).

Abstract:

Based on the structural and historical nature of the emergence of the United Arab Emirates, which is based on a number of principles and postulates organizing social and institutional roles and functions that aimed to establish development rules and that began to consolidate the concepts of social solidarity, which was the main source of the social welfare system that refers to the set of social services The organization that falls on many institutions with the aim of providing social assistance, such as the fact that social care is the primary function that is linked to the state to activate social relations between members of society and state institutions usually, which reflects a degree of stability and social balance that is considered as an active conscience in Development issues targeted by any country to security and societal and national stability. In this context, the current study seeks to clarify the elements of national security in the United Arab Emirates through its relationship to social welfare and its principles and how important it is to its origin and originality. The study also adopted the descriptive analytical method, the content analysis method of the different literature, and the study has reached several results, the most important of which are: that Social welfare is one of the most important pillars and awards of national security in accordance with its functions and activation of everything that would serve individuals and institutions of society in various sectors of life, which is clear from the current study, specifically in the United Arab Emirates (study community)

إشكالية الدراسة:

وتدور حول الإجابة على سؤال رئيس مفاده: ما مقومات الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما طبيعة علاقتة بالرعاية الاجتماعية ومبادئها، وما مدى أهميتها لنشأته وتأصيله كما تشير وتوضح الأدبيات المختلفة

أهداف الدراسة:

ويتحدد هدف رئيس يتمثل في: التعرف على مقومات الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة،وعلاقته بالرعاية الاجتماعية ومبادئها المختلفة من خلال استقراء وتحليل عدد من الأدبيات التي توضح ذلك.وهو ما يمكن تحققه من خلال الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون لاستقراء وتحليل الأدبيات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة، واستنباط ما يمكن أن يوضح ذلك، وهو ما سنقوم بطرحه فيما يلي:

- **التطور التاريخي لدولة الإمارات العربية المتحدة والرعاية الاجتماعية:**

انتشر مفهوم الرعاية الاجتماعية عالميًا في منتصف ثلاثينات القرن العشرين في المملكة المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية بفعل الإشكاليات التي كان يعاني منها المجتمع، وفي هذا الإطار، بدأ الانتشار والظهور لذلك المفهوم على مستوى الدول الغربية والعربية بشكل متفاوت؛ مما أدى إلى اتجاه العديد من الدول نحو وضع ورسم السياساتوالبرامج التنموية التي ترسخ من القيم البناءه لمفهوم الرعاية الاجتماعية من المنظور الذى يستخدمها ويؤكد عليها كقاعدة أساسية لا يمكن أن يتحقق الأمن المجتمعي ومن ثم القومي إلا في إطارهاوتستند الرعاية الاجتماعية على عدة مبادئ أساسية تكفل إنشائها وتحققها في المجتمع ومنها:

– المسؤولية، حيث تحديد المسؤول عن جهود الرعاية الاجتماعية.

– الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية.
– الخدمات التي يجب أن تقدمها تلك الرعاية وأسلوب تقديمها.
– البناءات التنظيمية التي تقدم من خلالها خدمات الرعاية الاجتماعية.

وهو ما يمكن أن يعبر في مجملة عن فلسفة الرعاية الاجتماعية التي تؤكد على تنمية الفرد أو الإنسان، وآليات بنائه وتطويره والاهتمام به من خلال إشباع احتياجاته في المقام الأول.

وقد تم تأكيد هذا المفهوم " الرعاية الاجتماعية" لظهور أول قانون يشير ويوضح متضمناته في عام ١٩٧١ بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يوازي ظهور الاتحاد بالدولة، حيث قد أوضح ذلك القانون مدى أهمية المساعدات الاجتماعية الداخليةوالخارجية، إضافة إلى ظهور ونشأة العديد من المؤسسات التي عملت على ترجمة المفهوم واقعيًا على كافة الأصعدة والمستويات الرسمية وغير الرسمية، حيث مراكز التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤن والضمان الاجتماعي " وزارة تنمية المجتمع " والجمعيات ذات النفع العام.هذا وسنعرض المراحل التاريخية لتطور الدولة ومن ثم الرعاية الاجتماعية التي يستد إليها الأمن الوطني كالتالي:

قبل الاتحاد:

تولى المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم كبداية مقاليد الحكم في السادس من أغسطس ١٩٦٦. ومنذ ذلك الحين، بدأت سنوات حافلة بالعطاء والعمل الدؤوب لتنمية إمارة أبوظبي في مختلف المجالات التنموية، حيث سخر عوائد الاستثمارات البترولية للانفاق على إطلاق وإقامة مشاريع التطوير والخدمات و البنية التحتية، وبدأ مسيرة التقدم والعطاء مما يصب في مؤسسات التنمية الاجتماعية.

كان فكر الشيخ زايد منصبًا على التنمية وتطوير الخدمات في الإمارة، وقد سخر كل الموارد لإزدهار الوطن وتحقيق سعادة المواطنين، حيث تحققت خلال

سنوات حكمة منجزات عملاقة وتحولات جذرية في مختلف مجالات التقدم الصناعي والعمراني والزراعي والصحي والصناعي والتعليمي والثقافي و الاجتماعي.

لم يقتصر عطاء الشيخ زايد رحمه الله على إمارة أبوظبي وحدها، بل كان يتطلع إلى جمع شمل الإمارات الأخرى، بعد أعقاب إعلان الحكومة البريطانية في تاريخ ١٨ فبراير ١٩٦٨، وبعد إجلاء جيوشها من الإمارات المتصالحة في الخليج قبل عام ١٩٧١، حيث كان تركيز اللقاء على إقامة اتحاد بين الإماراتين، حيث يقوم بالإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي و الخدمات الصحية والتعليمية، واتفقا على دعوة حكام الإمارات الأخرى لاجتماع في دبي لمناقشة قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة بين الإمارات التسعة، والذي كان مقترحًا أن يتشكل من إمارات أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الشارقة، الفجيرة، بالإضافة إلى البحرين وقطر، ورفع بعد اللقاء شعار الاتحاد الذي نادى به زايد وراشد، وقد تجاوب حكام الإمارات الأخرى مع هذه الدعوة المخلصة، وعقدوا اجتماعًا آخر من الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ في دبي، وانبثقت عنه اتفاقية قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة، تمت بعدها الاجتماعات والمشاورات بين الحكام وبعدها الإعلان بشكل رسمي عن قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله رئيسًا لدولة الاتحاد.(بقوة الاتحاد، ٢٠١٣).

أثناء مرحلة الاتحاد:

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٧١، شهد التاريخ ميلاد دولة حديثة، حيث أصحبت منذ إعلانها الدولة الثامنة عشرة في جامعة الدول العربية، بعد أن تم استكمال وثائق انضمامها إليها في السادس من ديسمبر ١٩٧١، والعضو الثاني والثلاثين بعد المائة في الأمم المتحدة اعتبارًا من التاسع من ديسمبر ١٩٧١، أي بعد أسبوع واحد من إعلان قيام الدولة الاتحادية. وقد أنضمت إمارة رأس الخيمة إلى

الاتحاد في ١٠ فبراير ١٩٧٢، كما أمر الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله فور الإعلان عن قيام الاتحاد بوضع جميع الإمكانيات المادية والخبرات للإدارية والفنية لحكومة أبوظبي في خدمة الدولة الاتحادية، حيث قال في هذا الخصوص: " إن الاتحاد أمنيتي وأسمى أهدافي لشعب الإمارات ". (بقوة الاتحاد، ٢٠١٣).

وفي هذا الإطار، أوضح سموه " أن الاتحاد يعد آلية من آليات الرعاية الإجتماعية بالدولة حيث أكد على ذلك من خلال أقوالة المأثورة ومنها: " لقد أدركنا منذ البداية إن الاتحاد هو السبيل لقوتنا وتقدمنا، وهو الوسيلة لإسعاد المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم وللأجيال القادمة بمشيئة الله، كما أدركنا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في ظل دولة اتحادية وطيدة الأركان، ثابتة الدعائم تعي الماضي بكل عبره وتعيش الحاضر بكل مكتسباته وإشرقاته، وتنطلق نحو مستقبل يواكب ركب الحضارة الإنسانية وتتخذ من الإسلام منهجًا لسياستها الداخلية والخارجية لبناء الدولة وترسيخ دعائمها والوصول إلى الحياة الكريمة التي ننشدها ونتطلع إليها ". (بقوة الاتحاد، ٢٠١٣)

كما أكد سموه " لقد تحققت الأماني بفضل قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أسهم كثيرًا في تغيير صورة الحياة في الأرض، وإنجاز العشرات من المشاريع في شتى المجالات وتحقيق التقدم والازدهار في كل ناحية فيه " وهو ما يؤكد على مدى أهمية الاتحاد ونتائج ودور عملية الاتحاد. (عبيد، ٢٠١٨).

وقد حرص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله على إتاحة نطاق واسع من الفرص أمام أبنائه المواطنين للمشاركة في مسؤوليات العمل الوطني: " أن الحاكم حين يكون مطمئنًا وواثقًا يوكل إلى أبنائه وإخوانه المسؤولين مساعدته للوصول إلى ما هو أفضل للوطن ".السعداوي، ٢٠١٨)

كما جعل الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله من نفسه القدوة والمثل الأعلى للمسؤولين وذلك في نطاق حرصه على المتابعة اليومية لمواقع العمل والإنتاج،

والتلاحم المستمر مع المواطنين لتحسس رغباتهم واحتياجاتهم بعيدًا عن المكاتب والدواوين الحكومية والتقارير الرسمية، حيث ظهر هذا في توفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية في كل إمارة وسهولة الوصول إليها لتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين. (عبيد، ٢٠١٨).

كما حرص الشيخ زايد– رحمه الله– على توفير الدعم والتأييد للمرأة في كل ما من شأنه تعزيز دورها في المجتمع وتوسيع نطاق مشاركتها في عملية التنمية الشاملة. فقد أظهرت المرأة الإماراتية تصميمًا فريدًا في هذا الاتجاه، حيث نرى الآن المرأة تقبل على كافة التخصصات العلمية كما نراها تعمل وبكفاءة عالية في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إنها تقوم بدورها الأهم والأساسي في المحافظة على الأسرة وتربية الأبناء باعتبار الأسرة نواة المجتمع التي تستحق من الجميع كل الاهتمام والرعاية وهي تقوم بالدور الأهم والأسمى وهي تربية الأبناء الأطفال وتنشئتهم التنشئة الصالحة، فالجميع يعلم أهمية التنشئة، فإذا كانت سليمة نشأ المجتمع ببنية سليمة، كما تقوم في زرع القيم الدينية والروحية والعادات والتقاليد العريقة، وهذا ما يسهم في وجود الأمن الأسري الذي بدوره سبب من أسباب الأمن المجتمعي. (السعداوي، ٢٠١٨)

كما خطت المرأة خطوات كبيرة في المشاركات المتميزة في مجالات العمل الوطني، حيث سعى الاتحاد النسائي العام برئاسة الشيخة فاطمة بنت مبارك " أم الإمارات" إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع وزيادة مشاركتها في التنمية وتمثيلها الدولة في جميع المحافل العربية والدولية، وقد ساند الشيخ زايد رحمه الله المرأة في شغل أعلى المراتب الوظيفية ومشاركة الرجل في جميع المجالات، ومواقع اتخاذ القرار، والمشاركة في العمل السياسي، حين أكد تشجيعه للمرأة على المشاركة الكاملة في خدمة وطنها، بما فيه العمل السياسي الذي يعتبر جزءًا من هذه المشاركة. (الجبلي، ٢٠١٣)

كما اولى الشيخ زايد اهتمامًا بكافة شرائح المجتمع، وخاصه فئة أصحاب الهمم، وكبار المواطنين، وحرص على توفير كل التسهيلات التي تمكنهم من الإسهام في فعاليات المجتمع وإمكانية دمجهم به وتوفير الوظائف لهذه الفئات وادرجهم في مختلف الأنشطة. (السعداوي، ٢٠١٨).

لقد ترأس الشيخ زايد رحمه الله على مدى أكثر من ثلاثة عقود على جهوده في تحقيق الوفاق و توحيد صفوف الأشقاء، وحل الخلافات العربية بالتفاهم والتسامح، وكما دأب على التنبيه بصورة دائمة إلى خطورة استمرار حالة التمزق والخلافات والتردى التي تمر بها الأمة العربية.

وقد بذل الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله جهودًا مكثفة ومشهودة من أجل تنقية الأجواء العربية، وتناسي الخلافات وتوحيد الصف العربي والإسلامي وإعلاء الأمة العربية والإسلامية، وتأكيد دورها ومكانتها في العالم. كما حرص – رحمه الله – على دعوة إخوانة الملوك والروساء العرب باستمرار إلى مراجعة شاملة للموقف العربي، واتخاذ القرارت تجاه كل ما يحدث في الوطن العربي، العدل عن كل ما يعكر صفو العلاقات الأخوية، بالعقل والتحرك الواعي، وتعويض ما مر على الشعب العربي من خسارات في دعم المصالح المصيرية المشتركة. وقد أكد الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله على دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكل ما من شأنه تعزيز الصف العربي لمواجهة مستجدات الوضع الراهن، بعمل جاد وفعال وبروح أخوية صادقة بأسلوب التسامح والمصالحة، وخاصة بعد الدروس والعبر والنكسات التي ألمت بالأمة العربية. (نسيبة، ٢٠١٩).

وقد تحلت مواقف الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله بنظرة صائبة في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، واتسمت بالحكمة والصراحة والشجاعة والوقوف بصلابة إلى جانب العدل و الحق والتسامح، من أجل إرساء القيم الإنسانية في العلاقات الدولية وكل ما يحقق خير البشرية جمعاء. (بقوة الاتحاد، ٢٠١٣)

إعلان وفاة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه في نوفمبر ٢٠٠٤، رحل عن هذا العالم أحد أهم الرجال والحكماء الذين عملوا من أجل بناء الإنسان و الأوطان، وبذلوا كل ما بوسعهم من أجل خدمة البشرية وتوفير العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين. (الجبلي، ٢٠١٣).

بعد وفاة المؤسس المغفور له الشيخ زايد طيب الله ثراه:

بعد مسيرة العطاء والازدهار، خلف صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة – حفظه الله – ليكمل المسيرة على خطى والده " زايد الخير".

على الرغم من اختلاف طبيعة المرحلة التاريخية و البنائية للدولة إلا إن المدقق يرى هناك أهدافًا أساسية كانت تسعى إليها القيادة الرشيدة لتحقيق مستوى تنموي وتطوري محدد لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقًا ومقتضيات وإمكانات كل مرحلة من المراحل السابق توحدها حيث قبل الاتحاد، وأثناء مرحلة الاتحاد، وكذلك فيما بعد وفاة المؤسس للدولة و للاتحاد " الشيخ زايد رحمه الله ، حيث نجد قضايا، ومرتكزات الرعاية الاجتماعية ومن ثم الأمن الوطني هى الهدف الرئيس للدولة عامة على أختلاف مراحل تطورها. (بقوة الاتحاد، ٢٠١٣)

وفي إطار ما سبق طرحه يمكن التأكيد على الدور القوي للشيخ زايد رحمه الله في دعم وتعزيز الأمن الوطني والذي كان يعد بمثابة هدف رئيسي٧/٢ يعمل في كل سياساته وآلياته وتوجهاته المختلفة نحو تعزيزه وإرساء قواعد بدولة الإمارات العربية المتحدة قبل الاتحاد وأثناءه وفيما بعد الاتحاد وما يبرهن ذلك ما تم سرده من تاريخ ومن أعمال وأهداف سعى الشيخ زايد لتحقيقها بشتى الطرق التي حاول الوصول إليها لتعزيز الأمن القومي ليس فقط بدولة الإمارات العربية المتحدة ولكن بالمنطقة العربية من خلال التعاون الواضح مع كافة الدول العربية وكذلك الغربية والمترجم

فالبروتوكولات وإتفاقيات تعاونية، وسياسات تشاركية حفاظًا على وضع الدولة من كافة النواحي وخاصة الناحية الأمنية. وفي إطار المنهج المتبع من قبل المغفور له الشيخ زايد لتجسيد وتعزيز الأمن الوطني تأتي منهجية سمو الشيوخ حكام دولة الإمارات العربية المتحدة في مواصلة العمل بكافة الجهود والآليات حفاظًا على الميراث الأمني والمجتمعي من قبل الشيخ زايد رحمه الله وهو ما يمكن إيضاحه في التالي:

دعائم الأمن الوطني:

يرتكز نهج دولة الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع أمن المنطقة على مجموعة من المرتكزات التي من شأنها ان تعزز من استقرار المنطقة وازدهارها، وتقوم بتوفير الأسس لإقامة علاقات وديه مع الدول الشقيقة والقريبة، كما توفر تلك المرتكزات الأساس لأمننا المشترك وتساعد على تعزيز النمو والتنمية والاستقرار في أرجاء المنطقة، وهو ما يتمثل في مجموعة من هذه المرتكزات منها ما يلي:

١ – القوة المحلية

تواجه كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي محيطًا أمنيًا يتغير بوتيرة سريعة، ولا يزال العالم العربي، بعد مضى السنوات يتعامل مع آثار عدم الاستقرار السياسي والتطرف العنيف الناجمين من موجة احتجاجات عام ٢٠١١ وسعى الدول إلى استغلال هذه الحالة من عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة لتحقيق أهدافهم الخطيرة وتمثل هذه الاحداث تحديًا كبيرًا للسلام في المنطقة، كما تهدد بتفويض توازن القوى الإقليمي القائم حاليًا.

منهجية الإمارات حول أمن المنطقة

كما لعبت القوة المحلية دور فاعل ومؤثر في قضايا الأمن الاقليمي يتطلب قبل كل شي التمتع بالقوة والتماسك من أجل الوصول للغايات المطلوبة، لذا فأن دولة

الإمارات العربية المتحدة تحتاج قوة للمحافظة على ديناميكيتها الاقتصادية التي تعتبر عاملًا مهمًا للتماسك الداخلي والاستقرار الاقليمي، وتعد قوتنا الاقتصادية عاملًا أساسيًا لأمننا، مما يتحتم على دولة الإمارات العربية المتحدة المحافظة على القوات العسكرية التي تتمتع بكفاءة عالية والقدرة على الاستجابة السريعة لمختلف الحالات (ادارة الازمات والطوارئ الأمنية، وفي حين تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة الاعتماد على الحلفاء الأقوياء لصون الأمن الإقليمي، لذا فأنها تحتاج إلى المحافظة على قدرة الرد وبقوة على كافة التهديدات المحلية والاقليمية.(قرقاش، ٢٠١٤).

أمن الموارد:

بما أن أمن الموارد يعد جزءًا من الأمن الوطني، ينبغي على جميع البلدان تطوير إستراتيجيات تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف من أجل حماية مصالحها في عالم محدد الموارد، ويجب التعامل بجدية وحزم مع المخاطر التي تنجم عن احتمال حدوث خلل في الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وذلك بسبب نقص هذه الموارد نتيجة تراجع منسوب المياة العذبة، وتدمير الغابات، والأراضي الصالحة للزراعة، وغيرها من العناصر الضرورية لتلبية الاحتياجات الأسياسية لأي مجتمع.(الجابر، ٢٠١٤).

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك سابع أكبر احتياطي من النفط في العالم، إلا أنها تعاني من نقصًا في بعض موارد المياة الصالحة للشرب والأراضي الزراعية. ونظرا لأن بلدان الخليج تستورد حوالي ٩٠%من المواد الغذائية فأن القيادة الرشيدة في الدولة تقوم بجهود ملموسة لضمان أمن الموارد الحيوية، وذلك بالتركيز على الترابط بين تحديات الطاقة والمياه والغذاء والتصدى لها وتحويلها إلى فرص اقتصادية مجدية.(الجابر، ٢٠١٤).

كما نرى دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتمامًا في قطاع الطاقة فهى تعمل

على تعزيز أمن هذا المورد الحيوي من خلال تعزيز كفاءة الاستهلاك والانتاج وإدارة الطلب وخلق مزيج متنوع من مصادر الطاقة حيث تشمل إدارة الطلب تطبيق آليات وإجراءات تنظيمية فنية تسهم في خفض الطلب من الكهرباء بشكل كبير. أما بالنسبة لتنويع موارد الطاقة فتستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج نووي سلمي تهدف من خلاله لتأمين ٢٠% من احتياجات الطاقة بحلول ٢٠٢٠، كما تعتبر مبادرة "مصدر " رائدة في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة على المستويين المحلي والدولي، حيث يتجلى ذلك في بعض المشاريع المهمة مثل "محطة شمس " للطاقة الشمسية.

كما تستثمر دولة الإمارات في تطوير مشاريع الطاقة المستدامة والنظيفة على المستوى الدولي، لذا يسهم هذا التوجه الاستراتيجي في دفع عجلة النمو الاقتصادي محليًا، ودعم جهود تحقيق أمن الطاقة على المستوى الدولي، فضلًا عن تعزيز استقرار صادرات الموارد الهيدروكربونية للأسواق العالمية، حيث تعد دولة الإمارات حاليًا الدولة الوحيدة العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والتي تقوم بتصدير الموارد الهيدروكربونية والطاقة المتجددة إلى الأسواق العالمية (الجابر، ٢٠١٤).

كما يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه دولة الإمارات في مجال أمن الموارد، إذ يشكل الاعتماد على الاستيراد تهديدًا للأمن الوطني في حال انقطاع سلاسل التوريد لأي سبب كان، ولا يقتصر هذا التحدي على المستوى المحلي فقط، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل حاد في مختلف أنحاء العالم، ومع ذلك فمن المتوقع زيادة الطلب في السنوات القادمة. أن ضمان الأمن الغذائي في دولة الإمارات يعتمد على قوة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نسجتها الدولة مع المجتمع الدولي بفضل السياسة الحكيمة التي أرسى ركائزها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان "طيب الله ثراه"، والتي تستمر قيادتنا الرشيدة بانتهاجها، حيث تسهم هذه العلاقات الطيبة في ضمان أمن سلاسل التوريد، وتعزيز استقرار أسعار الموارد الغذائية، وتأمين مستلزمات الزراعة لتنمية الإنتاج المحلي، وإلى جانب ذلك من

الضروري تعزيز الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لزيادة معدل إنتاج المحاصيل الزراعية وترشيد استهلاك المياه للري.(الجابر، ٢٠١٤).

كما تسير دولة الإمارات العربية المتحدة على النهج الصحيح من خلال استراتيجية تسعى لضمان أمن الموارد على المدى القريب، وتكثيف أنشطة البحث والتطوير التي تركز على الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء، والالتزام بالاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، والاستمرار في سياسة في سياسة التعاون مع المجتمع الدولي، وستسهم هذه الاستراتيجية في تطوير رأس المال البشري، وتمكين الاقتصاد وتعزيز الوعي بما يحصن الإمارات ويحافظ على نموها وازدهارها.

أن ضمان الأمن الغذائي في الدولة يعتمد على قوة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نسجتها الدولة مع المجتمع لذا تسير دولة الإمارات العربية المتحدة على النهج الصحيح من خلال استراتيجية تسعى لضمان أمن الموارد على المدى القريب.

لذا يمكننا الإشارة إلى أن أمن الموارد يعتبر جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني وينبغي على جميع البلدان تطوير الاستراتيجيات من أجل حماية مصالحها في عالم محدود الموارد.

الخدمة الوطنية:

تعد الخدمة الوطنية أحد منطلقات التخطيط الاستراتيجي لتنظيم الدفاع عن الدولة، فهي إحدى قوى الاستراتيجية الدفاعية التي تبنى عليها منظومة حماية الأمن الوطني في شقة العسكري، من خلال إسهام المواطن في الدفاع عن أمن وطنه ومكتسباته، ومن ثم تشكل أحد الروافد الأساسية لتعزيز قدرات القوات المسلحة ودعمها لمواجهة أي تحديات أو مخاطر تؤثر عليها في تنفيذها لمهمتها الرئيسية، وفي نفس الوقت تعمل الدولة على دعم الأجيال الجديدة من المواطنين بخبرات متنوعة تفيدهم في حياتهم اليومية وتغير من نظرتهم للحياة فكر مغاير لما هو متعارف عليه مما يجعلهم

مواطنين صالحين قادرين على خدمة وطنهم في شتى المجالات كما تعزز لديهم قيم الولاء والمواطنة والمشاركة وتبث روح الوطنية وتحمل المسؤلية وإنكار الذات، وتجعلهم قادرين على الإسهام في بناء حاضر الوطن وصنع مستقبله، لذلك فأن الخدمة الوطنية واجب استراتيجي ومهمة وطنية وعمل مقدس لكل مواطن ومواطنة.

إن الرؤية الاستراتيجية لماهية الخدمة الوطنية تنطلق من كونها عملًا وطنيًا بحماية مصالح الدولة العليا وأمنها الوطني، ويسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الترابط الاستراتيجي الوطني الأفقي والرأسي بين مكونات عناصر الدولة: أفقيًا المواطن والأسرة والمجتمع الإماراتي، ورأسيًا الوطن والشعب والحكومة. ويعزز تحول قيم المواطنة من الاعتماد على مفهوم الانتظار والأخذ إلى الانطلاق نحو نطاق أرحب وأكثر فعالية يجمع فيه بين المبادرة والأخذ والعطاء أي تحقيق الترابط بين حقوق المواطنة التي كفلها الدستور وواجباتها التي يحث عليها، فضلًا عن تنامي الشعور الذاتي بأن المواطن مرتكز استراتيجي في منظومة الدفاع الشامل، لذا فأن الخدمة الوطنية من الناحية الاستراتيجية فرض وليست واجب، حيث إن الفرض حافز رئيسي للمواطن ينطلق من ضميره الوطني وشعوره الداخلي الذي يدفعه للمبادرة ليقوم بأداء الخدمة الوطنية من دون انتظار لطلب أو أمر قانون، لإيمانه الحقيقي بدوره ورسالته وانتمائه لهذا الوطن، لذلك فهو يؤدي هذه الخدمة عن قناعة تامة بأهميتها الاستراتيجية لحماية الوطن والدفاع عنه، فيبذل قصارى جهده ليحقق بإتقانٍ و إخلاص وتنافس بين أقرانه ليؤكد كفاءته في القيام بهذه الخدمة، أما الواجب فهو أمر إلزامي وإجباري ينفذه الفرد خشية العواقب والعقاب دون قناعة ذاتية بأهمية ما يقوم به، لذلك فقد يبحث عن أي حجج ليتهرب من تأديته أو ليؤديه بأقل جهد ودون اكتراث لنتائج أو تداعيات ذلك.(العرياني، ٢٠١٤).

توجد أسباب داخلية وخارجية أدت إلى تطبيق الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أهم الأسباب الداخلية أن التخطيط الاستراتيجي

لمنظومة الدفاع يعتمد على القوة البشرية ذات الكفاءة العالية في بناء القوات المسلحة، وهو أمر يفرض وجود قوات عاملة وأخرى احتياطية تعززها في مهامها في السلم وظروف الطوارئ، لذا فقد آن الآن بعد أن بلغت الدولة عامها ٤٧ أن تفكر في استكمال قدراتها الدفاعية من القوة البشرية المواطنة بعد بناء القوات العاملة المحترفة، لأنها الأقدر على حماية الوطن ومكتسباته، فضلًا عن تبني الدولة استراتيجية "وقائية وتنموية " في آن واحد، حيث تعد المواطنين لمواجهة المخاطر والتحديات المحتملة للأمن الوطني كعمل وقائي، كما تعمل على تعظيم قدرات الدولة وصقل مهاراتها مواردها البشرية كعمل تنموي (العرياني، ٢٠١٤).

وفي الوقت ذاته آن الأوان لتجني الدولة ثمار استثماراتها في رأس المال البشري الذي كان ولا يزال وسيظل ركيزة بناء الدولة ومنجزاتها فضلًا عن الحاجة إلى زيادة وعي الشباب بمتطلبات أمن وطنهم، بالإضافة إلى القوات المسلحة الإماراتية في حاجة إلى رصيد بشري كافٍ ولا ينضب يدعمها خلال ظروف الطوارئ والأزمات وحالات الدفاع عن الوطن.(العرياني، ٢٠١٤).

أما أهم الأسباب الخارجية التي دعت دولة الإمارات إلى تطبيق الخدمة الوطنية على شبابها فتتمثل في اتساع مهام الدفاع والأمن الوطني وتشعبها وتداخلها في كثير من الأحيان الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تضافر جهود جميع المواطنين للقيام بها، كما أننا نعيش في عالم مضطرب عالميًا وغير مستقر إقليميًا ما يتطلب توعية المواطنين بالتحديات والتهديدات والمخاطر المتربصة بأمننا الوطني من ناحية، وتوافر القدرة الوطنية على التعامل معها من ناحية أخرى، كما أن هناك حاجة لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي بين متطلبات الأمن والدفاع وحجم القوات المسلحة.(العرياني، ٢٠١٤).

تنطلق فلسفة تأدية الخدمة الوطنية للفرد والمجتمع والوطن من الآتي:

- الخدمة الوطنية رمز لتأكيد الهوية الوطنية الإماراتية، فهي تعبير واقعي وعملي عن الانتماء الوطني وشرف مقدس لكل من يؤديها.
- الخدمة الوطنية تعزز المواطنة وتدعم الوطنية، لأنها تحفز الطاقات الكامنة لدى المواطن والمواطنة ليكونوا مستعدين للذود عن وطنهم والدفاع عنه بأغلى ثمن.
- الخدمة الوطنية تعبير صادق عن قيم التضحية والفداء لأبناء الإمارات لحماية أمن وطنهم وحماية مكتسباته.
- إن الخدمة الوطنية دعوة لكل مواطن ومواطنة ليتحملوا مسؤوليتهم الوطنية وواجبهم تجاه وطنهم الذي حقق لهم الأمن والأمان ووفر لهم الرفاهية ويسعى للحفاظ على سعادتهم.
- إن الخدمة الوطنية مرتكز رئيسي في ضبط السلوك السوي لدى الشباب، وتدفعهم إلي الالتزام والشعور بالمسؤولية وغرس الثقة بالنفس وترسيخ العمل الجماعي والشعور بالمسؤولية نحو الأسرة والمجتمع والوطن والتعامل بموضوعية وانضباط في الحياة العملية والعامة.
- إن الصفة العسكرية للخدمة الوطنية، وما ينتج عنها من تشكيل قوة احتياطية للقوات المسلحة الإماراتية يعني تعزيز وتقوية قدرة الدولة وقيادتها السياسية على التعامل مع أي تحديات مستجدة سواء كانت متوقعة أو مفاجئة، كما أن التجربة العسكرية واحدة من أهم المسارات العملية لتعزيز اللحمة الوطنية وتقوية أواصر الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد والبيت المتوحد.
- إن الخدمة الوطنية استكمال للمسيرة الاستراتيجية للأجداد والأباء الذين تحملوا البناء وإقامة الدولة وحافظوا على إنجازاتها، لذا فهي المحك الرئيسي لشباب اليوم والغد لاستكمال هذه المسيرة واختبار الانتماء والولاء، وروح الوطنية وقيم ومنظومة المواطنة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إنها الأداء الواقعي والدليل الحي على مدى النجاح في هذا الاختبار.(العرياني، ٢٠١٤).

لذا تعد الدولة المواطنين لمواجهة التحديات والمخاطر المحتملة للأمن الوطني كعمل وقائي، كما أن الخدمة الوطنية واجب استراتيجي ومهمة وطنية وعمل مقدس لكل مواطن ومواطنة وداعم من عائم الأمن الوطني.

تمكين المرأة الإماراتية:

لقد لعبت المرأة الإماراتية ولا تزال دورًا حيويًا في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يضمن دستور الدولة حقوقًا متساوية للمرأة والرجل في شتى المجالات، فقد شهدت مكانة المرأة ودورها في المجتمع تطورًا ملحوظًا تماشيًا مع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوطننا الغالي، وترجمة لرؤية قيادية وتوجهات ودعم وتشجيع مستمر من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله "، ما أفسح المجال ليكون لابنة الإمارات دورها الريادي بالمشاركة في عملية التنمية الشاملة المستدامة.

ويأتي هذا التوجه استكمالًا طبيعيًا ومباركًا للمسيرة العطرة للقائد المؤسس المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، الذي وضع أول خطة استراتيجية للمرأة في دولة الإمارات ركزت في حينها على تعليم وتمكين المرأة، وبوصفها مربية الأجيال، والشريك الفاعل في عملية البناء والتنمية، ولن ننسى أن الوالد المغفور له الشيخ زايد كان نصيرًا المرأة الأول، فطوال مسيرته العطرة مهد الطريق للمرأة الإماراتية لتتبوأ مراكز قيادية ولتخطو بكل ثقة لتشق طريقها وتشارك بنجاح في جميع مجالات العمل المختلفة في الدولة وفي مختلف المحافل. (القبيسي، ٢٠١٤).

من هذا المنطلق جاء تعزيز دور المرأة الإماراتية نتيجة رؤية استراتيجية متكاملة وتوجه مدروس، ولم يكن وليد الصدفة أو الظروف وذلك لأن "بروز دور المرأة الإماراتية في العامة القائم على خيارات تنموية وطنية. ولقد وصلنا في عملية تمكينها إلى سقف الطموح، لذا لا يمكن التميز بين الرجل والمرأة، فهي تتمتع بجميع

الحقوق وتؤدي الواجبات كافة، والنجاح الذي حققته في كل المواقع، مؤشر على قدرتها على النجاح، إلى جانب دورها في الإدارة والتخطيط لمستقبل وطن هي نصفه.

لقد تميزت جهود دولة الإمارات لتفعيل دور المرأة في القطاعات المختلفة باتباعها خططًا منهجية فاعلة تعمل على تعزيز مكانة المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة التي تشهدها دولة الإمارات، حتى يتبوأن أعلى المراكز القيادية في جميع ميادين التنمية عن طريق تشجيعهن، وقد قطفت ابنة الإمارات ثمار هذا الدعم الكبير المتواصل إنجازات باهرة في شتى الميادين وبمختلف المقاييس وعلى جميع الأصعدة العلمية والعملية والاجتماعية.(القبيسي، ٢٠١٤).

وقد سجلت دولة الإمارات إنجازات تاريخية كما حققت له السبق في ميادين مختلفة، نتيجة لذلك حققت المرأة في دولة الإمارات وفي وقت قياسي ما لم تتمكن نظيراتها على الصعيد الخليجي والعربي والدولي من تحقيقه، ويعود ذلك لانطلاق تمكين المرأة الإماراتية من منظور واسع شامل متناغم مع ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا لأداء دورها القيادي في خدمة الوطن والعالم ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المرجوه.

ويشكل التناغم والتكامل الفذ بين المبادرات التنموية والثقافية والتقاليد المحلية عنصر القوة الرئيس لنجاح جهود دولة الإمارات في هذا المجال، إذ إن التركيز على تسليح المجتمع شبانًا و شابات بالعلم وترسيخ قيم الثقافة لمجتمعنا أمن الوعي الكامل لدى الرجل والمرأة بدور المرأة وجعلها أهلًا للثقة من خلال الايمان بقدراتها ودعم طموحاتها وإنجازاتها، ورسخ القناعة الكاملة بأن دور المرأة تكاملي مع الرجل في بناء المجتمع والوطن، فهي شريكة للرجل في نجاحه كما هو لها شريك في كل نجاح، وأبرز دليل على الإنجازات المشهودة للمرأة في السياسية والعلوم والاقتصاد (القبيسي، ٢٠١٤).

لقد حرصت دولة الإمارات على الاستفادة من الفرص التعليمية وجعلت من التعليم أداة للتمكين الذاتي والمساهمة الفاعلة في بناء مجتمعنا، وقد قدمت دولة الإمارات نموذجًا عالميًا يحتذى به في رؤيتها الاستراتيجية، وقد تميزت جهود الدولة لتفعيل دور المرأة في القطاعات المختلفة باتباعها خططًا منهجية فاعلة تعمل على تعزيز مكانة المرأة في جميع المجالات. وقد شهدت الدولة نهضة نسائية جاءت نتيجة للجهد التعليمي والثقافي الذي تبذلة الدولة بفضل رعاية ودعم القيادة الرشيدة من ضمنها المشاركات السياسية فقد زادت نسبة مشاكة المرأة في المجلس الوطني وقد رفعت في الدورات القادمة إلى النصف كل هذا يسهم في تقوية ركائز الأمن الوطني.

القيادات الوطنية:

إن الإنجازات الحضارية التي شهدتها البشرية في شتى مراحلها، وقد ساهمت في تأسيس تلك الأمم لنهضة حاضرها، وركائز مستقبلها، وتوسعة الرؤى بما يختزل المدي الزمني، وتتطلع لآفاق تزداد اتساعًا وامتدادًا فالنهضة تنتج نهضة، وتقود إلى حضارة زاهية بكل أصعدتها وميادينها، وبخاصة حين تصنع من مواجهة التحديات إنجازًا وسبيلًا للمزيد من التقدم والرقي، فلا نهاية لإبداعات العقول، وعقباتها حوافز للابتكار في التغلب عليها، والانطلاق بأهداف تصاعدية لا تعرف حدودها.

إن العصور الزاهرة قديمها وحديثها، هي صناعة عقول قيادية مبدعة، فالقيادة فكر وفن وتطلع دائم إلى الآفاق الرحبة، وحين نستقرئ البناء النهضوي الشامخ الذي يشهده وطننا على مدى الأربعة عقود الماضية، فإننا مما لا شك فيه نجد أنفسنا في سباق مع الزمن في مسيرة التقدم والنماء والبناء النضوي فالأمم لا ترتقي إلا بإمكانات أبنائها وتسخير عقولهم لخدمتها، والاستخدام الأمثل للطاقات والقدرات والمثابرة والادارة الصلبة والفكر المبدع، لقد حققت دولتنا نهضة مستدامة تواكب متغيرات العصر في التجديد والتحديث والتطلع للمستقبل مع المحافظة على القيم والعادات والأصالة والتراث. (النعيمي، ٢٠١٤)

أن أول مستلزمات الدفاع الوطني هو بناء قاعدة صلبة من القيادات الوطنية ذات الولاء والانتماء والكفاءة لخدمة الوطن، والعمل على تحقيق أهدافة والاستراتيجية من خلال تمكنها من متطلبات المهارات القيادية تخطيطًا وتنفيذًا وتقييمًا، وهنا تتجلى رؤية القيادة الرشيدة في إنشاء كلية الدفاع الوطني التي تعلق عليها الأمال في تنمية القيادات الوطنية العسكرية والمدنية بما يجعلهم مؤهلين للقيام بأدوارها القيادية المختلفة في شتى المجالات ومختلف التخصصات، وتكون موهلة لذلك لتزويد هذه القيادات بكل ما تحتاجه من معارف ومهارات لمواجهة ما يستجد من تحديات وقد تتطلب إعدادًا وتأهيلًا خاصًا، مما يجعل كل فرد قائدًا ومرشدًا وأنموذجًا يحتذى به في كل المواقع.(النعيمي، ٢٠١٤).

إن ما تقدمه الدولة في شتى المستويات وجميع المجالات يعد البيئة المناسبة بكل معايير لإعداد قيادات المستقبل ومتطلباته، وإن تكثيف وتنوع برامج الإعداد يعتبر نهجًا ثابتًا في رؤاها الاستراتيجية على طريق تتابع وتعاقب تكوين القيادات حتى في حلقاتها الأدنى، وهي في حد ذاتها تجربة رائدة في صناعة قادة يسهمون في بناء الحاضر ورسم صور المستقبل لشعبة الفخور بوطنه والمعتز بقيادته. (النعيمي، ٢٠١٤).

ان الأمم لا ترتقي إلا بإمكانات أبنائها وتسخير عقولهم لخدمتها والاستخدام الأمثل للطاقات والقدرات ومواجهة التحديات بالعزم والإقدام والمثابرة، وأول مستلزمات الدفاع الوطني هو بناء قاعدة صلبة من القيادات الوطنية ذات الولاء والانتماء والكفاءة لخدمة الوطن مما له دور كبير في ترسيخ وتعزيز دعائم الأمن الوطني.

٢ –الاعتدال:

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة أجندة معتدلة في الداخل والخارج، كما تعزز التصالح وتناهض التطرف بجميع أشكاله، فعلى النطاق الداخلي، فأن مجتمع دولة الإمارات المتسامح يقوم على احترام الأديان الآخرى والبشر كما يناهض كل

أشكال التمييز، وإن الاعتراف بدور دولة الإمارات القيادي الخاص بحقوق المرأة في المنطقة لهو شهادة على ثقافة الاعتدال، وعلى النطاق الخارجي فأن دولة الإمارات تسعى إلى تعزيز الاعتدال من خلال العمل مع قوى معتدلة، ودعم الجهود الدولية من أجل مكافحة التطرف العنيف. (قرقاش، ٢٠١٤).

في إطار التطور المستمر الذي لحق ويلحق بنظريات دراسة القوة، ظهر مفهوم "القوة الشاملة " للدولة وهو لايتوقف عند حد "القوة الصلبة " وإنما يمتد إلى ما سماه عالم السياسة الأمريكي الشهير جوزيف ناي في بداية التسعينات من القرن الماضي " بالقوة الناعمة " وتشمل عناصر القوة غير المادية للدولة والتي حددها ناي في السياسة الخارجية والثقافة والقيم السياسية، مما يدل على أن دراسة عناصر القوة الشاملة لأي دولة أصبحت تتصرف بشكل أساسي إلى قدراتها الصلبة والناعمة.(الحداد، ٢٠١٤).

تتعدد هذه المرتكزات بما يتعلق بالقوة الصلبة ويعد العامل الجغرافي من أهم المرتكزات حيث يتميز موقع دولة الإمارات الجغرافي بأنه موقع استراتيجي وتعد القوة الاقتصادية، وهي أحد أهم عناصر القوة الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكثرها تأثيرًا بالنظر إلى التنمية الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الدولة في جميع المجالات والقوة العسكرية، فمن دون الدخول في العسكرية مجال الدراسات العسكرية المتخصصة في دولة الإمارات، فأنه يمكن ذكر عدة أمور تتعلق بموقع القوة العسكرية ضمن قدرات الدولة الشاملة:

أولها: أن القوات المسلحة الإماراتية شهدت تطورًا كبيرًا من حيث الكم والكيف حيث تحرص القيادة الرشيدة على توفير أحدث تكنولوجيًا الدفاع في العالم لها.

ثانيها: حرص القوات المسلحة على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة مع القوات المسلحة للدول الصديقة والشقيقة، وهذا يكسبها خبرات جديدة.

ثالثها: الاهتمام بالتصنيع العسكري وعدم الاكتفاء باستيراد الأسلحة من الخارج.

رابعها: الاهتمام الكبير بالعنصر البشري في القوات المسلحة ويمكننا الإشارة هنا إلى قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية الذي صدر موخرًا والذي من شأنه أن يوفر للقوات المسلحة رصيدًا احتياطيًا كبيرًا من أبناء الوطن.

خامسها: يتعلق بالعقيدة الدفاعية للقوات المسلحة الإماراتية، حيث إنها قوات للدفاع عن الوطن ومكتسباته الوقوف إلى جانب الحق والعدل والمساواة على الساحتين الإقليمية والدولية. (الحداد، ٢٠١٤).

ومن هذه العوامل السياسة الداخلية التي تعد من أقوى عناصر القوة الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تتميز قيادة دولة الإمارات بأنها صاحبة رؤية واضحة وعميقة في إدارة الحاضر والمستقبل، كما تعيش دولة الإمارات حالة نموذجية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالرغم من وقوعها في منطقة مضطربة وكل هذا يعود إلى العلاقة الايجابية بين القيادة الايجابية بين القيادة والشعب وحب المواطنين لقيادتهم وانفتاح هذه القيادة على كل أبناء الوطن دون أي قيود، كما تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية التكنولوجيا في تجربتها التنموية بشكل عام وضمن رؤيتها لأمنها الوطني بمفهومه الشامل بشكل خاص، ولذلك فإنها تتبع سياسة قائمة على الانتفاح التام على أحدث تكنولوجيات العصر في المجالات المختلفة لاستخدامها في الاقتصاد والأمن والبنية التحتية والخدمات والمجال العسكري. (الحداد، ٢٠١٤).

أما على صعيد مرتكزات القوة الناعمة في دولة الإمارات العربية المتحدة فتتعدد بشكل كبير، وتأتي في مقدمة هذه المرتكزات السياسة الخارجية الإماراتية، التي تستند إلى حزمة من المبادئ والثوابت منذ عهد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه والتي تقوم على الدعوة إلى السلام وحل النزاعات مهما كانت شدتها كما تشجع على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما تدعوا

إلى الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان باعتباره وسيلة لمواجهة الصدام الحضاري. كما تتميز هذه المبادئ بالثبات في سياسة الإمارات الخارجية، هذه السياسة الخارجية بثوابتها ومضامينها تضيف إلى قوة الإمارات الشاملة، وتمثل القيم الثقافية أهم القيم التي يمكن أن تخلق نموذجًا جذابًا. (الحداد، ٢٠١٤).

لذا تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا ثقافيًا من أهم عناصره الانفتاح على الثقافات العالم المختلفة والتسامح والتعايش وقبول الآخر، والاعتدال والوسطية، والبعد عن التعصب أو الغلو خاصه في المجال الديني، والتواصل الاجتماعي وإعلاء قيمة الأسرة والحياة العائلية، والعلاقات الاجتماعية، واحترام المرأة والمساواه بينها وبين الرجل وفتح مجالات العمل أمام الجنسين من دون وجود قيود أو معوقات اجتماعية أو قانونية، والاهتمام بالثقافة بكل جوانبها وأشكالها باعتبارها عنصرًا أسياسيًا ضمن مضامين التنمية الشاملة للدولة والتي بدورها تعتبر معزز من معززات الأمن الوطني وتسهم في تقوية أسسه.

٢- التخطيط الاستراتيجي:

إن التحدى الأكبر لأي مؤسسة يتمثل في رسم سياسة عامة لها تحقق من خلالها أهدافها الرئيسية ورسم الاستراتيجيات والخطط التنموية المستقبلية بدعم ومساندة الأوردة الرئيسة التي تغذيها وتمدها بالمعلومات، ولدراسة القرارات المناسبة واتخاذها في التوقيت المناسب ووفق المفاهيم المتفق عليها، وهناك أسباب لرسم السياسات منها ما هو عملي محض ومنها ما هو مهني، ومنها ما هو سياسي.

كما توجد قواعد معينة لعملية صنع القرار التي تتصف بالترابك والتعقيد وذلك لأنها تعتمد على التغذية العكسية، لذا فهي مستمرة وفعالة ولها ارتباط بالعامل الزمني ولها مكونات مختلفة ينصب تأثيرها نحو جميع الاتجاهات، وتأتي عملية صنع القرار السياسي بصورة منظمة ومدروسة من قبل أصحاب القرار. كما يعتبر اتخاذ القرار يسير على

اختيار صحيح مبني على توجهات ملائمة لطبيعة الترتيبات والإجراءات المزمع تنفيذها تحقيقًا للأهداف المنشودة التي تتجه الدولة إلى تحقيقها.(الفلاسي، ٢٠١٤)

تولي دولتنا وقيادتها التخطيط الاستراتيجي اهتمامًا كبيرًا كأهم الأدوات الإدارية لتنفيذ السياسات الموضوعة لمؤسساتها، لضمان تحقيق أهدافها، ومن ثم الوصول إلى الرؤية المستقبلية لتلك المؤسسات، فجميع هذه المؤسسات تدرك السبيل الأمثل والجيد لتحقيق غاياتها من خلال العمل وفق أسس ونظم إدارية حديثة، وتسخير الوسائل التقنية والامكانات المادية والبشرية مجتمعه لتصب في طريق تحقيق تلك الأهداف.

ولتمكين المؤسسات العسكرية والمدنية من مواكبة التطور التقني والعلمي لا بد من اتباع أساليب الإدارة الحديثة، من خلال رسم السياسات وتنفيذ الخطط والعمل على تأصيل هذه المفاهيم داخل النظم الادارية التابعه للمؤسسات المختلفة، ووضع الآليات الحديثة لتطبيقها، حتى تصل هذه المؤسسة إلى أن تصبح مؤسسة فعالة قادرة على أداء واجباتها ومهامها المنوطة بها، وتحديد مكونات وركائز الإدارة الحديثة يعتمد بشكل كبير على التخطيط باعتباره يمثل التنبؤ بالمستقبل. ومن أهم هذه الركائز التنظيم وهو تنسيق الجهود لتحقيق أهدافها، والتوجيه وهو ما يتمثل في تحديد المهام والواجبات، وأخيرًا الرقابة وهي متابعة تقييم الأداء ومراجعة المهام وما تم إنجازة مع ما خطط له.(الفلاسي، ٢٠١٤).

وتأتي أهمية الرؤية الاستراتيجية في أنها عملية اختيار أهداف المؤسسة وتحديد السياسات الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وتحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الموضوعة، وتكمن أهمية مفهوم التخطيط الاستراتيجي في أنه العملية التخطيطية الطويلة المدى التي يتم إعدادها بصورة رسمية لتحقيق أهداف المؤسسة، و للتخطيط الاستراتيجي فوائد عامة منها، وضوح الرؤية وتحقيق الأهداف، الاستخدام

الأمثل للموارد والامكانيات، وتحقيق التكامل والتنسيق بين مكونات المؤسسة، و السيطرة على مشاكل التنفيذ، وتحديد الأولويات وترتيبها وتخفيض المخاطر سواء كانت خارجية أو داخلية مما يسهم في تعزيز الأمن الوطني.

كما تسعى القيادة إلى بناء قاعدة دفاعية وطنية على المستوى العسكري، بل على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وقد تجسدت في إنشاء كلية للدفاع الوطني والتي تعمل على تطوير الفكر والتخطيط والدراسات الاستراتيجية والأمنية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي كونها مؤسسة عسكرية تعنى بتنمية الفكر العسكري، وتساعد في تأهيل القادة العسكريين وإعدادهم، حيث إن توقيت إنشاء كلية الدفاع الوطني يعكس مستوى قراءة قيادتنا الرشيدة الدقيقة لمعطيات البيئة الاستراتيجية وعناصرها المختلفة، سواء من حيث الأحداث أو الموارد وغيرها من العناصر التي تشكل في مجملها بيئة وأدوات صنع القرار الاستراتيجي (الفلاسي، ٢٠١٤).

لقد ترك الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه أسمى وأعمق مفاهيم الاستراتيجية في القيادة والإدارة فعلى القائد الاستراتيجي أن يجعل الأفراد يرون أن نجاحاتهم مرتبطة بنجاح مؤسساتهم فمن صفات القائد الناجح أن يكون شجاعًا، وذكيًا، وأن يكون سليم الأعضاء، أن يكون قوى اللسان، أن يكون محبًا للعدل، وقوي العزيمة، فإذا توفرت هذه الصفات كان القائد ناحج في قيادته، لذا فإن إدارة الانسان هي المقدرة على خلق الديناميكية والحفاظ على الروح الجماعية القادرة على تقويمة الروح الوطنية وتقوية وتعزيز الأمن الوطني.

٣- الشؤون الداخلية:

تتبنى دولة الإمارات مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتحترم سيادة البلدان الآخرى وسلامة أراضيها، وهذا يعنى بشكل رئيسي أن دولة الإمارات تعتبر

الشؤون العربية أولًا وقبل كل شي مسألة من اختصاص جامعة الدول العربية وعليه فإن الدولة تعارض التدخل الخارجي غير المبرر في العالم العربي، حيث أن المسائل العربية يجب أن تحل من العرب أنفسهم، كما أن الدولة ترى وجوب امتناع الدول العربية عن التدخل غير المرحب به في الشؤون الداخلية لشقيقاتها الدول العربية، سواء كان ذلك عن طريق دعم المعارضة أو توفير منصات لوجهات النظر المزعزعة للاستقرار الذي يعد أمرًا محوريًا لوجود علاقات ودية في المنطقة، مما يدل على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وذلك لأنه محور مهم من محاور الأمن الوطني وسبب لاستقرار الدولة.(قرقاش، ٢٠١٤).

تعد الأداة الاقتصادية إحد مكونات الدولة (الدبلوماسية، والمعلوماتية، العسكرية، الاقتصادية) وتندرج منها المساعدات الخارجية، والتي يمكن توظيفها بالطريقة التي تنعكس إيجابيًا على مصالح الدولة، وتحقق لها المزيد من العمق الاستراتيجي والأمني.

جاء ذلك بما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه جمهورية مصر التي تتميز بكونها الشقيقة الكبرى للعالم العربي والعمق الاستراتيجي الطبيعي لدول الخليج العربي، فقد تجلت أهمية المحافظة على هذا العمق من خلال قيام دولة الإمارات كما هو الحال للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وبدافع المصلحة الوطنية بتقديم حزمة من المساعدات تقدر بأكثر من أثنى عشر مليار دولار. بالإضافة إلى مشاريع اقتصادية تنموية لمساعدة مصر لتحسين الوضع الاقتصادي المتردي، ولتخفيف العبء عن كاهل الشعب المصري بعد أن قام الجيش المصري بدافع المسؤولية والواجب واستجابة لما تمليه عليه المصلحة الوطنية بإزاحة الحكومة الإخوانية لتحل محلها حكومة انتقالية تمهد لحكومة مصرية منتخبة ودستور مصري يراعي مصالح المجتمع المجتمع المصري بجميع أطيافه.(الطنيجي، ٢٠١٤).

إن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الإمارات لها أبعاد عدة، فهناك البعد

الأمني والذي يهدف إلى الحيلولة دون انزلاق مصر نحو غياهب الفوضى والانقسام الذي زاد من خطورته وصول الإخوان للسلطة، فالجماعات الإرهابية تسعى إلى زعزعة الأمن وترويع الشعب المصري من خلال استهداف رجال القوات والأمن. هذا الأمر بدوره يدفع إلى المساهمة في دعم الاقتصاد المصري لمواجهة هذه الجماعات الإرهابية التي تشكل خطرًا على العالم قاطبة.(الطنيجي، ٢٠١٤).

إن المصلحة الوطنية لدول الخليج العربي عامة ودولة الإمارات خاصة أن تستعيد مصر عافيتها، وأن تلعب الدور الذي لطالما لعبته، فهي صمام الأمان لدولتنا، وهي بحق قلب الوطن العربي النابض الذي لاغنى عنه، وبالتالي يصبح الدعم الاقتصادي والمساعدات التي تقدم للحكومة المصرية من دول الخليج هي بمنزلة استثمار للعمق الاستراتيجي واستثمار للدخل الخليجي، فمصر هي العالم العربي، والعالم العربي هو مصر.(الطنيجي، ٢٠١٤).

دولة الإمارات العربية المتحدة لا تحتاج إلى استيراد استراتيجية لبناء مواطن صالح، ولا تحتاج إلى خبراء أجانب يقوموا بشرح تلك الاستراتيجية وذلك لأننا ورثنا ذلك من أعظم استراتيجي أسس لنا دولة ووطنًا من لا شئ إنه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه، ونحن باستراتيجية زايد العظيمة "رحمه الله "، توحدت البلاد وازدهرت الأوطان، فقد وضع الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله استراتيجية المواطن الصالح وكان قدوة ومثالًا يحتذى به، وأن الاستراتيجية المتبعة من قادتنا ما هي إلا امتداد للاستراتيجية العظيمة للمواطن الصالح التي وضعها الشيخ زايد "رحمه الله " وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله " خير خلف لخير سلف فقد سار على نهج والده المؤسس. (المحرزي، ٢٠١٤).

كما تم وضع استراتيجية المواطن الصالح التي تبنى بهدف استمرارية الدول والتقدم والازدهار ويجب على المواطن أن يعى من خلالها بحمل الهوية الإماراتية، فحب الوطن يقتضي أن يكون المواطن بكل الفئات العمرية متفانين في خدمة الوطن،

فالتعلق بالوطن والانتماء إليه يكون بالتعمير والبناء والعمل على التطوير والالتزام برؤية الوطن ورسالته وأهدافه في تحقيق المواطنة الصالحة. (المحرزي، ٢٠١٤).

أن تفعيل وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي أمر في غاية الأهمية في سبيل إيجاد استراتيجية المواطن الصالح، فلا يكفى فقط أن تكتب الوثيقة وكثير من المواطنين لا يعلم عنها شيئًا بل من المفترض أن تدرس في المدارس والجامعات والأندية. فاستراتيجية الشيخ زايد بن سلطان "رحمه الله " حملنا مشاعر النور وسرنا على هديها فتوحدت بلادنا وازدهرت الأوطان ، فكل مواطن يمتلك الممكن إلا أن المواطن الصالح هو الذي يحرك طاقاته باتجاه وطنه بحسن الأداء.

٤- تحقيق التوازن:

تحتفظ دولة الإمارات بعلاقات وثيقة مع عدد من الدول التي تتشارك معها بتاريخ طويل من الصداقة والمصالح المشتركة والتي تقضي بالحفاظ على بيئة إقليمية يسودها الانفتاح والاستقرار بالإضافة إلى ذلك، فأن دولة الإمارات تبقى دومًا على الاستعداد للنظر في إقامة شراكات مع الدول التي لم تكن فاعلة في المنطقة من ذي قبل أو غيرها من الدول الناشئة كلاعبة مسؤولة وجديرة بالثقة على الصعيد الدولي، وتتعاون دولة الإمارات على نحو وثيق مع تلك الدول بما في ذلك التعاون حول القضايا الأمنية، سعيًا لتحقيق مصالح مشتركة تقوم على قيم مشتركة بغية الوصول إلى هدف مشترك يضمن تحقيق توازن مستقر للقوى في المنطقة.(قرقاش، ٢٠١٤)

أن اللحمة الفريدة القائمة بين الشعب الإماراتي وقيادتة الحكيمة تعد الركيزة الكبرى لكل ما نلمسه في واقعنا اليوم من تقدم ورفاه وأمن واستقرار له نظير، كما أن مسؤولية الأمن وتحقيقه على نحو شامل ودائم في ربوع الوطن لا تقتصر على المؤسسات العسكرية والشرطية فقط، بل إن كافة القطاعات والمؤسسات المدنية والخاصة معنية بهذا الأمر وهذا يتطلب تنسيق دائم بين مختلف المكونات لتحقيق المنجز العام وذلك لتقوية ركائز الأمن والاستقرار.

٥- المنظمات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي:

إن العلاقات المتعددة الأطراف والفعالة تعتبر أمرًا مفصليًا لضمان إقامة علاقات سليمة بين الشعوب ودعم المعايير القانونية الدولية المشتركة، ولضمان وجود نظام فعال متعدد الأطراف، تلعب دولة الإمارات دورًا فعالًا في العديد من المنظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون، والأمم المتحدة. وتسعى دولة الإمارات إلى تعزيز قدرة تلك الصراعات وحلها، كما تشاركها في العمل وبشكل فعال في المسائل المتعلقة بالإزمات الإقليمية (قرقاش، ٢٠١٤)

لقد حرصت قيادتنا الرشيدة على العمل للوصول بدولة الإمارات العربية المتحدة لأرقى المراتب على صعيد تعزيز التنمية الدولية، والنهوض بإسهامات دولتنا في تقديم أسمى صور التلاحم الإنساني ودعم أشقائنا في الإنسانية في بقاع العالم كافة.

أننا بلا شك نرى ويري معنا العالم أجمع تلك الفلسفة ونتائجها، وما زالت تؤتي أكلها كل يوم بالجديد على صعيد الانجازات النوعية التي تحققها، ومن خلال جهود قيادتنا الرشيدة القيام بترسيخ مكانة الدولة المحورية على صعيد التنمية الدولية الانسانية ولهذا فلا غرور أن نجد كل ذلك التقدير العالمي المتنامي لمكانة دولتنا.

من جانب آخر فأن العدد المتزايد من مؤسساتنا الإنسانية والتنموية والجهات المانحة للمساعدات الخارجية كمساعدات تنموية وخيرية " بدولة الإمارات العربية المتحدة يتطلب من الوزارات القيام بدور محوري في جهود هذه المؤسسات وتكامل أدوارها، وهذا الأمر يدفعنا لكي نضع على صدارة اهتماماتنا في وزارة التنمية والتعاون الدولي الحرص على تعزيز تعاونًا مع شركائهم من المؤسسات والجهات الإماراتية الداعمة لقطاع المساعدات الخارجية. لذا تحرص القيادة الرشيدة إيضًا على توثيق جهود جميع الجهات الحكومية من خلال التعاون مع المؤسسات والمنظمات الخارجية متمثلة ب"لجنة المساعدات الإنمائية " التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وهي الجهة الدولية التي تعمل على تصنيف دول العالم على صعيد منح المساعدات الخارجية الرسمية قياسًا بالدخل القومي الإجمالي للدول مما يسهم بدورة بتقوية دعائم الأمن الوطني في الدولة.

٦-إدارة الأزمات:

إن المفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات من شأنه أن يوجه التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني لضمان الانسجام العملياتي مع الظروف والأزمات يبين الفكرة العملياتية أو المفهوم العام كما يفهمه المعنيون على المستوى الاستراتيجي الذي يقع على عاتقهم التخطيط لإدارة الأزمات الوطنية.

إن الانسجام العملياتي في التعامل مع الأزمة لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال تحديد المفهوم الاستراتيجي الوطني للاستجابة والذي يحدد مفاهيم الإدارة للأزمة والمنسجة مع البيئة العملياتية السائدة في موقف الأزمة، فالمفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات على المستوى الوطني هو الإطار الاستراتيجي الناظم لإجراءات الاستجابة الوطنية للإزمات على اختلاف أنواعها، والتي تتطلب تدخلًا من قبل المستويات الحكومية المختلفة من خلال الخطط المنسقة والمحددة حسب نوع الأزمة أو التهديد المتوقع، والتي توظف الجهود الوطنية بشكل فاعل للتعامل مع نشاطات البيئة الأزموية لتحقيق حالة من التوازن والتكيف الاستراتيجي المقبول للدولة بأقل وقت ممكن.(المناصير، ٢٠١٤).

يعتبر مفهوم العمليات الوطنية للاستجابة للأزمات هو الإطار العام لاستجابة الحكومة، وكيفية تنظيم إجراءات الاستجابة التي تبذلها الحكومة المركزية للتعامل مع الأزمات من خلال الخطط العملياتية الناظمة للاستخدام الشامل للقدارات الوطنية المتاحة، وتحديد وتنظيم العلاقات العملياتية بين المستويات الحكومية (المركزية، والإقليمية، والمحلية) وتتمثل هذه المستويات تخطيطًا في المستوى الاستراتيجي

والعلمياتي والتكتيكي، حيث إن الإدارات المخولة للتعامل مع الأزمات على اختلاف أنواعها سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعية منها، وتلعب دورًا متكاملًا وفي حدود اختصاصاتها للاستجابة للأزمات ولا يستطيع القيام بأعمالها بدون مفهوم عمليات وطني يحدد الواجبات وينسق الجهود المبذولة للسيطرة على الأزمة، بحيث يضمن مفهوم العلميات التوازن الدقيق في استجابة أجهزة الدولة بناءً على السياسات والتشريعات الناظمة وطبيعة الأزمة نفسها (المناصير، ٢٠١٤).

وتتوقف استراتيجية إدارة الأزمة على استخدام آليات وتكتيكات تخطيطية وعملياتية تتناسب والظروف الموضوعية للأزمة والقدرات المتاحة من خلال مفاهيم عمليات قادرة على وقف التدهور والخسائر وتأمين وحماية المصالح الوطنية، والمفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات هو الإطار العام للتحرك لتحقيق الأهداف الأساسية والذي يحكم السلوك العملياتي ويوجهه فالمفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات على المستوى الوطني هو الإطار الاستراتيجي الناظم لإجراءات الاستجابة الوطنية للأزمات على اختلاف أنواعها الذي بدوره يسهم في الحفاظ على الأمن الوطني.

مهددات الأمن الوطني:

قبل التطرق إلى التهديدات والفرص التي قد تواجهها الأجهزة الأمنية لابد من التعرض لبعض المفاهيم مثل الحدث الأزمة وإدارة الأزمة، الحدث هو عبارة عن شيء حدث وانفضى أمره وانمحى أثره وهو خلل في مكون أو وحدة أو نظام أكبر. والأزمة عبارة عن خلل يؤثر تأثيرًا ماديًا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام. وتوصف الأزمة بأنها تحدث فجأة دون توقع أو تم توقعها قبل وقوعها بفترة قصيرة بما لا يسمح باتخاذ الإجراء المناسب لمواجهتها، وكذلك قد تسبب في انهيار النظام أو تهديد أهدافه وعاد ما تسبب في وقوع خسائر مادية أو بشرية. (الشامسي، ٢٠١٤).

فيما يتعلق بالتهديدات فيمكن تحديدها فيما يلي:

- اتساع مفهوم الأمن وارتباطه بمتغيرات محلية واقليمية ودولية.
- الحروب الإقليمية وصراع الإيديولوجيات حيث أصبح الولاء للطائفة وليس للدولة.
- الضعف في القدرات العسكرية والأمنية والاقتصادية للدولة.
- ضعف مستوى الإدراك لبعض مكونات الشعب بسبب الوعي الأمني لدى الشعب.
- تدني مستوى التعليم والصحة وزيادة الفوارق الطبقية.
- ضعف التماسك الشعبي والخلل في النسيج الاجتماعي وطبيعة التركيبة السكانية للمجتمع من أهم العوامل المهددة والمؤثرة في عمل الإجهزة الأمنية.
- تهديد بعض دول الجوار الجغرافي كورقة ضغط على تماسك الإجهزة الأمنية مثل جنوب السودان والأكراد في العراق.
- قيام تحالفات وتكتلات خارجية تتعارض مع أهداف الدولة.
- ضعف الكثافة السكانية في المناطق الحدودية يشكل أكبر تهديد للأجهزة الأمنية.
- الحرب النفسية من دول خارجية.

وفيما يتعرض بالفروض فهي كالتالي:

- الاستثمار وتعزيز التماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني بين جميع الفئات المكونة للمجتمع.
- الاستفادة من مخرجات مراكز البحوث والدراسات والمعلومات والكليات

المتخصصة في مجال الأمن والدفاع الوطني.

- الاستثمار في الازدهار والنمو الاقتصادي.
- الاستثمار في الولاء والانتماء للوطن والقيادة.
- الاستثمار في الأدوات الدبلوماسية الفاعلة التي تمتلكها الدولة (الإمارات).
- التجانس بين مكونات المجتمع ومنها الأجهزة الأمنية وبقية الأجهزة التي تشكل منظومة الأمن الوطني.(الشامسي، ٢٠١٤).

أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الإماراتي:

نتيجة لما تتمتع به الإمارات من مميزات جغرافية وسياسية واقتصادية صاحب ذلك وجود تهديدات تواجه أمنها الوطني، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

- احتمال اندلاع حرب إقليمية وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني وحركة السياحة والتجارة.
- خلل التركيبة السكانية.
- التهديدات التي تواجه الهوية الثقافية للأجيال الناشئة.
- الهجمات الإلكترونية التي يمكن أن تتعرض لها البنى التحتية والمنشآت النفطية.
- بيئة الاضطراب الإقليمي الناجمة عن تنامي الطموحات النووية الإيرانية.
- غياب الاستقرار عن دول إقليمية مثل العراق وسوريا.
- خطر تنظيم القاعدة وفروع التنظيم مثل "القاعدة في شبه الجزيرة العربية ".
- تنامي معدلات البطالة بين الشباب المواطنين، وتراجع نسب فرص العمل للمواطنين، على الرغم من المقدرة المتزايدة للاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل جديدة.

– تحديات مجتمعية ثانوية تهدد الأمن المجتمعي مثل الإدمان، وانتشار المخدرات، وممارسات العنف بين الشباب، وكذلك العنوسة، والطلاق، و الزواج من أجنبيات، وتزايد الاعتماد على الخادمات، وغيرها.(درع الوطن، ٢٠١٥).

حماية الأمن الوطني الإماراتي:

يمكن فهم استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة القائمة على أن التنمية والأمن الوطني هما وجهان لعملة واحدة، وفقًا لأحداث مفاهيم الأمن الوطني فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بتأسيس المجلس الأعلى للأمن الوطني، ثم الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. وقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، مرسومًا بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢، بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، وتهدف المادة الرابعة من القرار إلى تنظيم حماية شبكة الاتصالات ونظم المعلومات في الدولة، وتطوير وتعديل واستخدام الوسائل اللازمة في مجال الأمن الإلكتروني، وهي تعمل على رفع كفاءة طرق حفظ المعلومات وتبادلها لدى جميع الجهات بالدولة، وسواء عن طريق نظم المعلومات أو أي وسيلة إلكترونية أخرى. وحددت المادة الخامسة تخصصات الهيئة، والتي تشمل اقتراح سياسة الدولة في مجال الأمن الإلكتروني، وتنفيذها بعد اعتمادها من المجلس، ووضع المعايير الكفيلة بتوفير الأمن الإلكتروني في الدولة، والإشراف على تنفيذها، وإعداد خطة وطنية لمواجهة أي أخطار أو تهديدات أو اعتداءات على الأمن الإلكتروني بالتنسيق مع الجهات المعنية، والتأكد من فاعلية عمل أنظمة حماية شبكة الاتصالات، ونظم المعلومات لدى الجهات الحكومية والخاصة العاملة في الدولة، والإشراف على مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ متطلبات الأمن الإلكتروني الصادرة عن الهيئة ومتابعة تنفيذها، ومكافحة جرائم الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية وتقنية المعلومات على اختلاف أنواعها، والتنسيق مع الجهات المعنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمجال عمل الهيئة، وتقديم الدعم الفني والاستشاري

لجميع الجهات المعنية في الدولة، وتلقي الشكاوي والمقترحات المتعلقة بالأمن الإلكتروني في الدولة، وإعداد وتمويل الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير الأمن الإلكتروني بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتعتبر هذه الهيئة مواكبة للتطور العالمي في مجال الأمن.(درع الوطن، ٢٠١٥).

وقد أولت الدولة القطاعات الأمنية اهتمامًا مماثلًا لتقوم بدورها في حفظ الأمن الداخلي، وتحقيق الاستقرار، فتمكنت تلك السواعد الإماراتية المخلصة من أن تكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة، وأصبحت دولتنا واحة للأمن والاستقرار الذي ينعم به كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة مما له دور كبير في تعزيز وترسيخ دعائم الأمن الوطني ووسيلة من وسائل الحماية.

في إطار ما سبق طرحه تشير الباحثة إلى أنه ثمة علاقة قوية وفعَالة فيما بين الرعاية الاجتماعية وقضاياها المختلفة وبين تأصيل الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) الجبلي، عبدالله _ وكالة انباء الإمارات _ www.facebook.com – ٢٠١٣.

(٢) الجابري، مبارك _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٣) الجابر، سلطان _ مجلة الدفاع الوطني – ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٤) الحداد، يوسف _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٥) الطنيجي، مطر _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٦) العتيبة، روضة _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٧) العرياني، سيف _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(٨) السعداوي، احمد _ جريدة الاتحاد، ٢٠١٨.

(٩) الشامسي، عارف _ مجلة الدفاع الوطني _٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٠) الفلاسي، محمد _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١١) القاسمي، لبنى _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٢) القبيسي، أمل _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٣) الكتاب السنوي لدولة الإمارات – ٢٠١٦.

(١٤) المحرزي، راشد _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٥) المناصير، زهير _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٦) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الانسان – الأمم المتحدة – جنيف – ٢٠٠٦.

(١٧) النعيمي، علي _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ _ العدد ١.

(١٨) عبيد، نايف _ أمن الخليج في فكر الشيخ زايد _ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية _ ٢٠١٨.

(١٩) قرقاش، انور _ مجلة الدفاع الوطني _ ٢٠١٤ – العدد ١.

(٢٠) مجلة درع الوطن _ ٢٠١٥.

(٢١) مجلة جامعة الشارقة – المجلد ١٤–٢٠١٧– العدد١.

(٢٢) مجلة كلية التربية – جامعة الازهر – العدد ١٧٦– ٢٠١٧.

(٢٣) مجلة العلوم الشرطية –العدد ٣ – ٢٠١٦.

(٢٤) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بقوة الاتحاد: صحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: القائد والدولة، ٢٠١٣.

(٢٥) نسيبة، زكي، النشرة الاخباري الالكترونية – ٢٠١٩

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 75 May 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)